الأنباء
السبت 7 سبتمبر 2013

الحكومة طبقت الحياد رغم انتقادات وجهت لوزير الخارجية

جنبلاط يطالب بعدم المراهنة على ما ستحمله «التوماهوك» وبري: الطائفة السنية جريحة.. والمطلوب عودة الحريري

الرئيس ميشال سليمان يتوسط رئيسي الحكومة المكلف تمام سلام وتصريف الاعمال نجيب ميقاتي والمدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم خلال الاحتفال بالعيد الـ 68 للأمن العام (محمود الطويل)

انعقد المجلس الأعلى للدفاع في القصر الجمهوري في بعبدا أمس، حيث ناقش مجمل الأوضاع الأمنية الراهنة وبحث في الإجراءات اللازمة لضبط الأوضاع فضلا عن بلورة الخطط المناسبة لمواجهة التدفق الإضافي المحتمل للنازحين السوريين، مع تصاعد احتمالات الضربة العسكرية الأميركية-الفرنسية لنظام الأسد.

ولاحظت أوساط سياسية لـ «الأنباء» ان المجلس الأعلى للدفاع الذي يرأسه رئيس الجمهورية ومن أعضائه رئيس الحكومة ووزراء الحقائب الدفاعية والأمنية والمالية والخارجية الى جانب قادة الجيش والأجهزة الأمنية، بمثابة «بدل عن ضائع» لمجلس الوزراء، الذي هو في حالة تصريف أعمال، مع فارق ان مجلس الوزراء يتخذ قرارات سياسية بينما مجلس الدفاع الأعلى يكتفي باتخاذ إجراءات ميدانية ولا ينعقد إلا في الحالات الطارئة.

وبدا من المواضيع التي نوقشت امس، كأن لبنان دخل مجال الضربة العسكرية المحتملة للنظام السوري، وذلك من خلال خطوات تحسبية، تتمحور حول مسألة مواجهة النزوح وتداعياته الصحية والمعيشية والأمنية، وفي هذا الصدد يقول وزير العدل شكيب قرطباوي ان من أصل 5 آلاف سجين في لبنان الآن هناك ألف سوري على الأقل.

وقد احتل موضوع اللاجئين السوريين في لبنان حيزا كبيرا من اجتماع المجلس الأعلى للدفاع وأطلع وزير الشؤون الاجتماعية وائل أبوفاعور المجلس على نتائج مشاركته في مؤتمر عن النازحين في سويسرا، ولاحظ ان التجاوب الدولي مخيب للآمال في موضوع المساعدات، وانه اذا استمر الوضع على هذا النحو فإننا مقبلون على أزمة كبيرة، وقال: لقد لبينا حتى الآن 27٪ فقط من الحاجات المالية، وهذا رقم محبط. ولم نحصل على مساعدات صحية او تعليمية، وهذا ما يرهف لبنان، لذلك فإن الآمال معقودة على مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك في 25 الجاري. وقال ان مركز استقبال اللاجئين السوريين في البقاع الذي أنشئ أخيرا يجري تجهيزه بشكل سريع لملاقاة أي تدفق جديد للنازحين.

وفي هذا السياق، أوضح العميد منير عقيقي رئيس مكتب شؤون الإعلام في المديرية العامة للأمن لـ «الأنباء» ان معبر «المصنع» وهو أكبر المعابر اللبنانية مع سورية، مهيأ لاستقبال بضع مئات من العابرين، في اليوم. فإذا بحجم العابرين يبلغ العشرين ألفا في اليوم بين داخل وخارج، وهذا ما استدعى توسيع دائرة العاملين فيه.

المجلس الأعلى للدفاع اللبناني بحث ما يشاع عن عمل عسكري محتمل

رئيس المصارف يسأل: لماذا المليارات على الجيش فيما حزب الله يقوم بدوره؟!

وبالعودة الى اجتماع المجلس الأعلى للدفاع فقد بحث المجلس سبل تأمين احتياجات الجيش والأجهزة الأمنية من عديد وعتاد «لتمكينها من مواصلة تنفيذ مهامها الحالية والمرتقبة في ظل التوتر المسيطر على منطقة الشرق الأوسط، وما يشاع عن تحضيرات تقوم بها بعض الدول لعمل عسكري محتمل وردود الفعل الإقليمية والدولية التي قد تحصل.

كما اطلع من القادة الأمنيين «على التدابير الميدانية التي يقومون بها والإجراءات الاستعلامية والأمنية لحماية المقرات الديبلوماسية ومكاتبها ومكافحة الإرهاب وزرع بذور الفتنة».

وبحث المجلس في موضوع النازحين من سورية واحتمال تزايد أعدادهم جراء التطورات المحتملة في المنطقة واتخذ الإجراءات المناسبة.

في هذا الوقت سجل ملف تشكيل الحكومة المزيد من التراجع، وفي هذا السياق رأى الرئيس ميشال سليمان ان الظرف مازال للحكومة الجامعة لكنه يخشى من تلاشي ظروفها، إذا طال الزمن ولم تر النور قبل موعد انعقاد الأمم المتحدة في نيويورك يوم 25 الجاري، حيث سيمثل هو شخصيا لبنان.

ونقلت مصادر رسمية عن الرئيس سليمان، ان الجيش اللبناني تسلم دفعة من صواريخ «هوت» الفرنسية المخصصة للمروحيات. وعددها أقل من 100 صاروخ وفقا لوعد فرنسي. وقالت المصادر ان سليمان سيناقش مع نظيره الفرنسي فرانسوا هولاند، حين يلتقيه اليوم في مدينة «نيس» بمناسبة تسليم لبنان شعلة الألعاب الفرانكوفونية، الدعم الفرنسي للبنان، في الاجتماع الدولي في نيويورك في 25 الجاري، على هامش الجمعية العمومية للأمم المتحدة، من اجل دعم الاقتصاد اللبناني، الى جانب تحييد لبنان عن التطورات الراهنة في المنطقة.

وأكد سليمان ان الدولة مازالت ملتزمة بسياسة النأي بالنفس، وإعلان بعبدا، وان رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي ملتزم بمبدأ التحييد، مشيرا الى انتقادات وجهت الى وزير الخارجية عدنان منصور احيانا، لكنه اعتبر ان الحكومة «طبقت الحياد بنسبة 90٪ ولم نحضر اجتماعات عقدت في ايران وتركيا».

وعن تأليف الحكومة، قال: انا منسجم مع الرئيس سلام وهو يتشاور معي ونتعاون، لكن هو من يفاوض.

وأضاف الرئيس سليمان يقول: أنا أؤمن بالدستور واذا جاءني بنتيجة مشاوراته ووجدتها غير كافية ألفت نظره الى وجوب المزيد من التشاور، وأنا لم أطرح خيار استبعاد أحد، ولقد جرى الحديث عن حكومة حيادية بعدما بدا ان الحكومة الجامعة متعذرة، وقد أصررت على الحكومة الجامعة بعد متفجر الرويس، فوافقني الرئيس سلام الرأي وتعزز هذا الخيار بعد تفجيري طرابلس، ويخطئ من لا يأخذ بقرارنا لجهة الحكومة الجامعة التي تعني حكما مشاركة حزب الله، والآن اذا اردنا العودة الى الحكومة الحيادية، فذلك يتطلب ثلاثة أشهر أخرى من المشاورات. من جهته، النائب وليد جنبلاط نصح القوى اللبنانية بعدم المراهنة على ما ستحمله صواريخ «توما هوك» اذا لا يفترض بأي طرف ان يشعر بأنه سينتصر على الفريق الآخر، مشيرا الى ان هذه القوى تجري حساباتها وفق جداول ضرب الخارج سواء مع مرشد الجمهورية او البنتاغون. وخلافا للانطباعات الأخرى تحدث جنبلاط لصحيفة «السفير» عن تقدم ايجابي في مشاورات تأليف الحكومة لاسيما على شكل الحكومة على ان تكون سياسية تشبه واقع الأرض،مرحبا بصيغة الحكومة الجامعة التي طرحها الرئيس سلام في الجولة الأخيرة من المشاورات، لاسيما لجهة اجراء المداورة بين الحقائب الوزارية، ووصف رفع تيار المستقبل الفيتو عن مشاركة حزب الله بالحكومة بأنه تطور ايجابي الا انه تحدث في الوقت ذاته عن تفاوت في الآراء بين الرئيس فؤاد السنيورة والخارج وبعض الداخل اللبناني حول توزيع الحقائب الاستراتيجية.

وعلّق جنبلاط على ما سمي بالترشيحات الرئاسية الأخيرة بالقول: أخشى ان نندم على أيام الانتداب الذي كان يجري المداورة في موقع الرئاسة بين الطوائف المسيحية، وقد نندم أيضا على أيام المتصرفية حيث كان المتصرفون مسيحيين من غير اللبنانيين.

ووسط هذه الأجواء قال رئيس مجلس النواب نبيه بري بصريح العبارة في مجالسة «ان الطائفة السنية في لبنان جريحة وأن الدواء الانجع لبلسمتها هو عودة الرئيس سعد الحريري، ولكن المطلوب عودة سعد رفيق الحريري».

وفي السياق الحكومي المتعثر قال رئيس جمعية مصارف لبنان د.فرانسوا باسيل في تصريح متلفز: نحن كهيئات اقتصادية لسنا ضد حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، بل ضد من يتصرفون وكأن الوزارات ملك لهم، كوزارتي الطاقة والاتصالات.

وأضاف: لماذا ندفع مليارات الدولارات على الجيش اللبناني وهناك حزب الله يقوم بدوره؟

وقال: نحن لسنا أدوات عند أحد، نحن نريد حكومة جامعة، لديها برنامج اقتصادي اجتماعي تحل مشكلة مالية الدولة، كيف يطلب من المصارف تمويل عجز الدولة والدين يزيد والنمو يتناقص؟

● بيروت ـ عمر حبنجر

الصديق: سلمت المحكمة الدولية تسجيلاً يؤكد تورط وفيق صفا باغتيال الحريري

بيروت: قال محمد زهير الصديق ان «آخر تفجيرات وقعت في طرابلس متهم فيها الضباط السوريون، وهذا ما يبرهن صحة أقوالي السابقة»، وكشف ان «النقيب محمد علي مدير مكتب نائب وزير الدفاع السوري الراحل اصف شوكت هو من ارسل المتفجرات»، ولفت الى انه «قابل وفدا من المحكمة الدولية منذ 20 يوما، وقد سلم التسجيل الثالث في قضية اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري والذي يبين تورط مسؤول الأمن والارتباط في حزب الله وفيق صفا بشكل مباشر في عملية اغتيال الحريري». وأوضح ان «المحكمة تؤمن الحماية له، وهو يتنقل بين بلد وآخر، وهو كان في مصر منذ 3 أشهر والآن هو في تركيا».

وأكد الصديق في حديث لقناة «الجديد» ان «لديه 7 تسجيلات حول عملية اغتيال الحريري»، مشيرا الى ان «لجنة التحقيق تم خرقها من قبل حزب الله»، وأوضح انه «قام بتسجيل حلقة وسيتم عرضها قريبا على جميع الشاشات»، ولفت الى ان «هناك تسجيلا واضحا بين وفيق صفا والضابط السوري رستم غزالة»، وسأل «لماذا لا يتم التحقيق مع علي المملوك ومعرفة اذا كان قد تصرف من معرفة الرئيس السوري بشار الأسد»، وأكد انه «يعرف المسؤول في حزب الله مصطفى بدر الدين ووفيق صفا جيدا، وقريبا ستنكشف حقيقة الاغتيالات منذ 20 سنة».ودعا الضباط مصطفى حمدان، وجميل السيد، وعلي الحاج الى «مناظرة تلفزيونية على الهواء».

وأوضح الصديق انه «لا يملك اتصالات مع مسؤولين لبنانيين، وهناك قضاة في لبنان مازالت تعمل مع الضباط السوريين»، وأشار الى انه «لم يتواصل يوما مع اللواء الراحل سام الحسن، وقد كان الحسن من أكثر الناس الذين ضايقوني، وليس هناك اتصال مع رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريري».

وسأل في حديث تلفزيوني «لماذا لا يسلم الرئيس السوري بشار الأسد الحكم الى قيادة عسكرية للكشف ان كان هناك عسكري استعمل السلاح الكيميائي، وذلك لتجنيب سورية الضربة العسكرية»، وأوضح انه «يملك قوات عسكرية على الأرض تقاتل في سورية».

ولفت الى ان «قرار الضربة العسكرية على سورية اتخذ، وعلى المجلس العسكري الإعلان عن تسلم البلاد لفترة محددة، بصلاحيات محددة كي يتم الكشف عن المدان في قصف الكيميائي»، وسأل «ألا يوجد في المجلس العسكري السوري من هو مؤهل لقيادة سورية»، وأضاف «الجيش السوري الحر لا يمثلني، لأن الجيش الحر لديه أجندته الخاصة»، ولفت الى انه «يرأس مجموعة أحرار دمشق المؤلفة من 1300 شخص»، وأكد ان «التمويل ذاتي وداخلي من تجار سوريين موجودين في سورية».

«خطة طوارئ» في المخيمات لإيواء النازحين في حال توجيه ضربة عسكرية لسورية

وفق معلومات «الأنباء»، باشرت الفصائل الفلسطينية في لبنان سلسلة لقاءات واجتماعات بهدف التنسيق اليومي من اجل مواجهة تداعيات الضربة العسكرية الغربية على سورية، لاسيما لجهة ايواء المزيد من النازحين الفلسطينيين في مخيمات لبنان.

ولفتت المعلومات الى مشاورات على هذا الصعيد بين الفصائل ووكالة «الاونروا» التي وضعت خطة طوارئ للتعامل مع هذه المخيمات في حال حصول الضربة، وسط مخاوف من وصول ما يقرب من سبعة آلاف نازح خلال اول اسبوع في حال نفذت الضربة العسكرية، حيث سيضاف هؤلاء الى نحو 45 ألف لاجئ فلسطيني نازح من الأراضي السورية.

وفي سياق متصل، ارتفع منسوب الاتصالات بين الفصائل الفلسطينية والأحزاب والقيادات اللبنانية، وتم التوافق على آلية لحماية التعايش بين المخيمات والجوار وعدم تعكيرها تحت اي ظرف كان، منعا لجرها الى الأتون اللبناني، بالإضافة الى التأكيد على حيادها الايجادي والنأي بالنفس عن التدخل في الشأن اللبناني حفاظا على المخيمات.

● بيروت ـ محمد حرفوش

تحليل اخباري

وزير الخارجية اللبناني أحرج رئيسي الجمهورية والحكومة

تتعمم في الاوساط السياسية اللبنانية مقاربة واقعية لما يجري في المنطقة ـ وتحديدا على الساحة السورية ـ ترتكز على مسلمات فيها شيء من المراعاة للمصلحة الوطنية العليا، وتحديدا السير بين نقاط التوتر كي لا تنفجر الاوضاع، ويدفع لبنان ثمن الصراع الكبير من طبق مائدته الصغيرة.

وعلى هذه العناوين تتقاطع مجموعة من المواقف التي أطلقت اخيرا، اهمها خطابا رئيس الجمهورية في بعبدا وبيت الدين، ومبادرة الرئيس نبيه بري في ذكرى تغييب الامام موسى الصدر، وخطاب رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع في ذكرى شهداء القوات، ومداخلة الرئيس سعد الحريري في عيد الفطر، وخطاب رئيس جبهة النضال الوطني وليد جنبلاط في عاليه، وفي مجمل هذه الاعلانات تأكيد على اهمية الوحدة الوطنية، وضرورة تحييد لبنان عن الانفجار المقبل، خصوصا في ظل القرار الاميركي والغربي بضرب مواقع للنظام السوري بعد ان تأكد استخدامه للأسلحة الكيميائية.

ديبلوماسية تدوير الزوايا عند معظم المسؤولين اللبنانيين خوفا من مخاطر المرحلة، قابلتها مواقف غريبة لرئيس الديبلوماسية اللبنانية وزير الخارجية عدنان منصور في اتصالاته المتواصلة مع وزير الخارجية السوري وليد المعلم، وفي تحويل مقر وزارة الخارجية الى منبر مفتوح لسفير النظام السوري وللسفير الايراني دون غيرهما، حتى خلت صالونات قصر بسترس من اي زائر آخر غيرهما، في سابقة قلما حصلت في وزارة الخارجية قبل ذلك، حتى ان الاحتجاج الرسمي الذي قدمته السفارة السعودية للوزير عدنان منصور بخصوص تفتيش سيارة السفارة من قبل عناصر من حزب الله، لم يلق اي اهتمام، ولم يكلف الوزير نفسه بالتحقيق في الامر، او تقديم اعتذار رسمي، من سفارة دولة عربية شقيقة، يعيش من عائدات العمل على اراضيها ربع اللبنانيين.

اكثر ما احرج المسؤولين في بيروت من تصرفات وزير الخارجية كان موقفه في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية الذي عقد في القاهرة مطلع الشهر الجاري، فالتصريحات التي ادلى بها فيما يتعلق بالاحداث في سورية لا تنسجم مع التوجهات المركزية في تحييد لبنان، ولا تلتزم بتأكيدات رئيس الجمهورية ميشال سليمان ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي على نهج النأي بالنفس عن الاحداث في سورية، وفقا لقرار رسمي اتخذته الحكومة منذ بداية هذه الاحداث، اما لجوء الوزير منصور للتحفظ على كامل قرارات مجلس الجامعة العربية من دون غيره من وزراء الخارجية الآخرين ـ بمن فيهم الوزير الجزائري والوزير العراقي ـ فكان موقفا قاسيا لا يراعي الخصوصية اللبنانية، ولا يحترم قواعد الحفاظ على مصالح اللبنانيين المنتشرين على امتداد مساحة الدول العربية المؤيدة للقرار، لاسيما منها الدول الخليجية، ولم يكن في قراره اي انسجام مع سياسة النأي بالنفس التي انتهجتها الحكومة.

شكلت هذه المواقف للوزير منصور احراجا لقادة الدولة، الذين يراعون كون الوزير منصور يتعاطف مع حزب الله والنظام السوري ـ خصوصا رئيسي الجمهورية والحكومة ـ لكن هذا التعاطف يجب الا يتمدد ليصل الى حد استخدام مرافق الدولة لخدمة مصلحة حزبية، لا يؤيدها معظم اللبنانيين، والعلاقات الخارجية اكثر الملفات حساسية لدولة مثل لبنان، فيها تنوع سياسي وطائفي ومذهبي، فرضت عليه الاحداث السورية وتدخل حزب الله العسكري تباعدا كبيرا، يحتاج الى عناية كبيرة، كي لا يتحول هذا التباعد الى انفجار.

وسياسة النأي بالنفس تعني الابتعاد عن كل ما يتعلق بالموضوع، وتجنب الخوض فيه، لا من قريب ولا من بعيد، ولا يمكن لهذا المقاربة ان تكون تصويتا، مع او ضد، او تحفظ، والتحفظ الذي سجله الوزير منصور على قرارات مجلس الجامعة، مخالفة واضحة لقرارات الحكومة الميقاتية، والاعتبارات القانونية تلزم الوزير الذي يمثل لبنان بان يتقيد بسياسة الدولة، وهذا ما لم يراعه منصور، وفقا للاوساط المتابعة.

وسياسة النأي بالنفس عما يجري في سورية، تلزم الوزير بالتعاطي المتوازن مع اطراف الازمة، وهذا ما لا يعيره منصور اي اهتمام، ففي الوقت الذي يتواصل يوميا مع النظام السوري، ومسؤوليه ذوي الصلة، ومع حلفائه، لم يسجل اي تواصل مع قوى المعارضة، ولم يستقبل ايا منهم على مدى السنتين الماضيتين.

مراجع محايدة ترى ان استمرار نهج منصور على هذه الوتيرة سيعرض مصالح اللبنانيين الى اخطار غير محسوبة، وسيضر بسمعة لبنان على المستويين العربي والدولي، لاسيما ان هذه الدول لا تستطيع ان تتجاهل قواعد القانون الدولي العام التي تلزمها بالتعاطي مع المراجع الرسمية في الدولة، خصوصا وزارة الخارجية.

والامتعاض من منصور لا يعني ان المراجع القيادية والمحايدة تؤيد الضربة العسكرية الدولية للنظام السوري، بل العكس تماما فإن هذه الاوساط تحذر من اخطار هذه الضربة التي ان حصلت فقد تفتح ابوابا جديدة على المجهول، لاسيما بعد ان اكد المسؤولون الاميركيون والفرنسيون ان الهجمات لن تستهدف اسقاط الاسد.

● بيروت ـ د.ناصر زيدان

كتلة الوفاء للمقاومة تناست أن النظام السوري أول من تبنى التطبيع مع إسرائيل

عراجي لـ «الأنباء»: تشكيل الحكومة دخل في غيبوبة

عاصم عراجي

رأى عضو كتلة المستقبل النائب د.عصام عراجي أن المضحك المبكي هو أن حزب الله يحاول إسقاط ما هو مبتل به على الآخرين، وذلك من خلال ما جاء في بيان كتلة الوفاء للمقاومة من اتهامات لقوى 14 آذار برفض الحوار وبعرقلة جلسات مجلس النواب وتشكيل الحكومة والإذعان لمحور التطبيع مع إسرائيل المعادي لسورية، معتبرا أن كتلة الوفاء للمقاومة قد تكون بحاجة لتنشيط ذاكرة رئيسها وأعضائها لجهة تبني قوى 14 آذار مبادرة الرئيس الحريري، القاضية باستبعاد كل المنظومة السياسية عن التشكيلة الحكومية على قاعدة المساواة بين الجميع، وإفساح المجال أمام الرئيس المكلف لاستيلاد حكومة غير سياسية تكون على مستوى المرحلة الملتهبة محليا وإقليميا، ناهيك عن أن رئيسي الجمهورية والمكلف اقتراحا تشكيلة الثلاث ثمانيات يتشارك فيها الجميع أيضا على قاعدة المساواة فيما بينهم، إلا أن نوايا الحزب المبيتة أبت إلا تمييز نفسه عن سواه من خلال حصوله على الثلث المعطل لضمان وصايته على الحكومة وإدارة البلاد، لاسيما على المستوى العسكري بما يتناسب وسلاحه غير الشرعي والمشارك رغم أنف الدولة في الحرب السورية.

وبناء على ما تقدم، أكد النائب عراجي في تصريح لـ «الأنباء» أن حزب الله لا يريد حكومة تقدم مصلحة البلاد على مصالحه المرتبطة مباشرة بالمحور السوري ـ الايراني، بدليل ما صرح به ناب أمين عام الحزب الشيخ نعيم قاسم من «أن الحزب لن يرضى بحكومة يكون فيها صورة غير فاعلة»، والفعالية المقصودة هنا تتجسد بفرض الحزب لوصايته ليس فقط على مقررات الحكومة وتوجهاتها، إنما أيضا على صلاحيات رئيسها ورئيس الجمهورية فيما خص سياستها الخارجية وتحديد جدول أعمال جلسات مجلس الوزراء، لذلك يعتبر النائب عراجي أن عملية تشكيل الحكومة قد دخلت بفعل تمسك حزب الله بموقفه في غيبوبة الى حين أن يقدر الله أمرا كان مفعولا، متسائلا بالتالي عن هوية الفريق المعطل لتشكيل الحكومة وعن المرتهن الفعلي لسياسات الخارج، لاسيما لسياسة التطبيع مع إسرائيل.

هذا، وأضاف عراجي أن كتلة الوفاء للمقاومة قد تناست أن حليفها النظام السوري كان أول من تبنى سياسة التطبيع مع إسرائيل منذ اللحظة التي تسلم فيها آل الاسد الحكم في سورية، بدليل أن النظام السوري أمن للكيان الاسرائيلي الهدوء على جبهة الجولان، والذي لم تكن لتحلم به لولا وجود الأسد الأب ومن ثم الابن على رأس الحكم في سورية، ثم غطى هذا التناغم مع اسرائيل بفتح جبهة الجنوب في لبنان تحت مسمى المقاومة والممانعة، ليس لمقارعة الكيان الغاصب للاراضي العربية، انما لتوجيه الرسائل الى دول القرار الغربية وممارسة الضغوطات عليها، متسائلا في هذا السياق عما اذا كانت كتلة الوفاء للمقاومة بحاجة لتذكيرها أيضا بفضيحة «إيران غيت» التي كشفت عن تسلم ايران خلال حربها مع العراق لمعدات حربية أميركية عبر الوسيط الاسرائيلي، واضعا تلك الوقائع في متناول الشعب اللبناني لاستنتاج من هو الفريق المتعامل مع سياسة التطبيع مع اسرائيل.

وردا على سؤال، لفت النائب عراجي الى ان أغرب ما في سياسة حزب الله هو محاولة استغبائه وبشكل متواصل للبنانيين والقفز فوق الحقائق المسجلة والمأرشفة لدى الوسائل الاعلامية، بحيث يتهم قوى 14 آذار برفض الحوار هو سبق له أن تنصل من مقررات طاولة الحوار الاولى ونعى إعلان بعبدا عبر وصفه بالمولود الميت وبالحبر على ورق، مشيرا بالتالي الى أن من يحاول حزب الله القيام به هو رفض خياراته ورهاناته على اللبنانيين وتخوين كل من لا يتماشى مع ركبه الاقليمي، وذلك وفقا لنهجه في استغباء اللبنانيين ومحو ذاكرتهم عن حقائق لا تمحى، داعيا بالتالي حزب الله الى العودة عن نعيه لإعلان بعبدا وتبني مندرجاته، لاسيما البند الثاني عشر منه الذي سبق له أن وافق عليه، وملاقاة قوى 14 آذار الى طاولة الحوار تحت سقف هذا الاعلان دون أي قيد أو شرط مسبق.

وختم النائب عراجي مؤكدا أن حزب الله يصد أبواب دويلته أمام الجيش والقوى الأمنية ويقيم الحواجز المسلحة فيها، حيث يعتدي على البعثات الديبلوماسية ويخطف المواطنين.

● بيروت ـ زينة طبّارة